

الفصل التاسع

دراسة تحليلية تقويمية لأنماط التنظيم الإدارى والمالى لبرامج محو الأمية فى البلاد العربية (١)

مقدمة عن الأسس العملية للتنظيمات الإدارية :

هناك أنماط متنوعة من التنظيمات الإدارية معروفة لدارسى الإدارة. واتخصصين فيها وربما كان من المفيد أن نعرض بإيجاز لأهم هذه الأنماط. كخلفية رئيسية يمكن فى ضوءها تحليل وتقويم أنماط التنظيم الإدارى لبرامج محو الأمية فى البلاد العربية .

والواقع أن التنظيمات الإدارية فى اختلافها وتباينها إنما تقوم على فلسفات مختلفة لرجال الفكر الإدارى وتصوراتهم للأسس التى ينبغى أن تقوم عليها هذه التنظيمات . وهناك عدة ميادين للتنظيم الإدارى معروفة لدى رجال الإدارة ودارسيها .

منها أن العمل الإدارى يمكن تنظيمه على أحسن قدر من الكفاءة على أساس الوظيفة وهذه هى فكرة أو عقيدة « الوحدة » التى تقوم على أساس توحيد السلطة لكل العاملين فى أنواع معينة مثل ميادين التعليم والصحة والخدمات العامة . ومع وجود الأهداف الكبيرة العامة فى هذه الميادين فإن كل فرع من فروع التنظيم الإدارى ينبغى أن يكون له أغراض وأهداف فرعية محددة .

ومنها أن توحيد التوجيه يجب أن يضمن فى التنظيم بمسمى أن يكون هناك رئيس واحد هو المسئول النهائى عن العمل وهذه هى القاعدة التى تقوم على وحدة الأمر وينبغى أيضا ألا يخضع أى مرؤوس لأوامر أكثر من رئيس وهو ما يعرف بخط المسؤولية .

(١) للدكتور محمد منير مرسى .

ومنها أن التنظيم يمكن أن يكون على أساس الغرض وبناء على هذا تكون المساعدة وغيرها كل حسب الغرض الذي تؤديه .

ومنها أن التنظيم يقوم على أساس التسلسل الهرمي بمعنى أن يكون هناك تركيب تنظيمي راسي يبدأ من القاعدة ويتجه إلى أعلى في تسلسل حتى تصل إلى قمة الهرم وهي أعلى سلطة في التنظيم ويختلف هذا التسلسل الوظيفي حسب مستويات السلطة والمسئولية .

ويجب أن نشير إلى أنه لا يمكن الفصل بين التنظيم والأغراض الاجتماعية . وهذا يعني أن التنظيم وسيلة لا غاية فالتنظيم يخلق إمكانية استخدام النفس التي يمكن تكريسها لخدمة المجتمع .

وليست هناك صورة واحدة مثلى للتنظيم فهناك العديد من العوامل التي تحدد أحسن نوع من التنظيم المناسب لموقف معين ، من هذه العوامل حجم العمل وموقعه وتقسيم العمل والموظفين والأموال المتاحة ، وينبغي الإشارة إلى أن أحسن تنظيم إداري في فترة ما قد لا يكون كذلك إذا ما تغيرت الظروف الاجتماعية فيما بعد .

بيد أنه ينبغي الاهتمام بمدى الإشراف في التركيب التنظيمي ، والمقصود بمدى الإشراف عدد المرؤوسين لكل رئيس ومدى الصلات المباشرة بين الرئيس ومرؤوسيه بما يسمح بأداء العمل بصورة فعالة ودون تأخير . وهذا يعني ببساطة أن هناك حدوداً لعدد المرؤوسين المطلوب الإشراف عليهم جيداً من جانب فرد واحد . ومن أهم العوامل التي تحدد مدى الإشراف شكل الهرم التنظيمي نفسه والمنظور الزمني لمسئوليات وقرارات الوظيفة والبعد المكاني للمنظمة ويقصد به المسافة الطبيعية والمادية التي تفصل بين أعضاء المنظمة وفروعها .

وهناك عدة تقسيمات وتصنيفات معروفة للتنظيمات الإدارية فبعض هذه التقسيمات يقوم على أساس تأكيد الفرق بين التنظيمات من حيث كونها عامة أو خاصة ومنها ما يقسمها حسب الحجم ومنها ما يقسمها حسب الغرض الذي تخدمه أو الميدان الذي تنتمي إليه كالـتعليم أو الصحة ومنها ما يقسمها بحسب أعضائها من حيث كونهم موظفين كالمنشآت الصناعية والتجارية أو متطوعين كالجمعيات الخيرية أو مجندين كإدارة الجيش . وهناك تقسيمات تقدم جوانب تحليلية أعم من هذا فبارسونز مثلاً يقول أن أي تنظيم إداري أياً كان ميدانه في التعليم أو الصحة أو الصناعة أو التجارة ينبغي أن يحقق أربع مسائل رئيسية هي :

١ - التأقلم أو التكيف : بمعنى تكيف التنظيم الاجتماعي للمطالب

الحقيقية للبيئة الخارجية بحيث تكون المنظمة وحدة عضوية مع المجتمع الذي تخدمه وتلتحم معه والا تكون كالجسم الغريب الذي يلفظه الجسد لانه لا يناسبه ولا يتمشى معه .

٢ - تحقيق الهدف : بمعنى تحديد الأهداف وتجنيذ كل الوسائل من اجل الوصول الى تحقيقها ومن الامور المسلم بها ان يكون لكل منظمة اهداف تعمل على تحقيقها ولا انتفى الغرض من وجودها .

٣ - التكامل : بمعنى ارساء مجموعة من العلاقات بين اعضاء التنظيم تكفل التنسيق بينهم وتوحيدهم في كل متكامل او بمعنى آخر مدى فعالية وكفاءة التنظيم الداخلى للمنظمة .

٤ - الكمون : بمعنى ان يحافظ التنظيم على استمرار حوافزه واطاره الثقافى فيكون متجددا باستمرار لا كالماء الراكد اذا طال عليه العهد ولم يتغير ار يتبدل . وهذا يعنى ان تعمل المنظمة باستمرار على كسب التأييد لها واجتذاب من يدافع عنها وعن الأغراض التى تخدمها المنظمة .

ويمكننا ان نميز بين ثلاثة مستويات وظيفية رئيسية فى التركيب الهرمى للتنظيمات الادارية .

أولها : المستوى المهنى أو الفنى حيث يصنع بالفعل انتاج المنظمة . وأعضاء هذا المستوى تتعلق مهمتهم الرئيسية بأداء الواجبات الفنية كالمدرسين فى المدارس أو الأطباء فى المستشفيات أو العمال فى المصانع .

ثانيها : المستوى الادارى ومهمته الأساسية الوساطة بين مختلف أقسام المنظمة وتنسيق جهودها .

ثالثها : مستوى المصلحة العامة : وهو ما يربط المنظمة بالنظام الاجتماعى الخارجى عن طريق ممثلين للمجتمع الخارجى فيها يؤكدون ارتباطات المنظمة بهذا المجتمع .

الوضع الراهن للتنظيمات الادارية لمحو الامية فى البلاد العربية :

فى ضوء ما سبقته الإشارة اليه من اسس علمية التنظيمات الادارية بصفة عامة ، وفى ضوء المعلومات المتوافرة عن أجهزة محو الامية فى البلاد العربية يمكن القول بأن الوضع الراهن للتنظيمات الادارية لمحو الامية فى البلاد العربية يتطلب عدة امور من أهمها :

اولا : وجود فلسفة واضحة تحكم العمل فى أجهزة محو الأمية وتنظيماتها :

وربما كانت هذه خطوة ضرورية لكثير من الأنشطة الأخرى لكنها تبرز بصفة واضحة فى محو الأمية . ويبرر ذلك ما يجب أن تكون عليه مشروعات محو الأمية من الجدية والأهمية والتي تستحقها باعتبارها عملية استثمارية فى الموارد البشرية ترتبط ارتباطا مباشرا بزيادة الانتاج وما يترتب عليه من زيادة الدخل القومى وهذا يعنى أن ننظر الى محو الأمية لا على أنها مجرد وصمة ار عار اجتماعى وانما على أنها عقبة كبرى فى سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما يترتب على ذلك من ضرورة اعطاء محو الأمية أولوية وأهمية فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية . يضاف الى ذلك ايضا ضرورة شمول النظرة الى محو الأمية وتكاملها باعتبار محو الأمية مسئولية قومية تتضافر فيها جهود كل الهيئات المنظمة المعنية فى ميدان الخدمات والانتاج على السواء .

والنظرة العامة التي تسود محو الأمية فى البلاد العربية هى اعتبارها جزءا من نشاط وزارة معينة هى وزارة التربية والتعليم غالبا . وترتب على ذلك قيام أجهزة محو الأمية كجزء من التنظيم الداخلى لهذه الوزارة ، وقد تكون هذه الخطوة ضرورية تستلزمها البداية المتواضعة لأنشطة محو الأمية فى البلاد العربية ، الا أنها يجب أن تكون مرحلية وموقوتة تؤدى فى النهاية الى وجود تنظيم عام يضم كل الهيئات والمنظمات المعنية بشئون محو الأمية . أو بمعنى آخر وجود هيئة قومية لتنسيق العمل فى محو الأمية بين الهيئات والقطاعات المختلفة . وعلى الرغم من التوصيات المتكررة فى هذا الشأن ، ومن أبرزها ما أوصى به المؤتمر الإقليمى لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية فى البلاد العربية (الاسكندرية ١٩٦٥) « بأن تشكل فى كل بلد عربى هيئة عليا مركزية لمحو الأمية تمثل فيها الوزارات والجهات المعنية وتتولى هذه الهيئة رسم السياسة العامة لمحو الأمية وتقر خططها وتنسيق بين أعمال الوزارات والجهات المختلفة وتنظم التمويل » ومع أنه مضى على هذه التوصية ما يزيد على سبع سنوات فان غالبية الدول العربية لا توجد بها هيئة عليا لمحو الأمية . ان التخطيط المركزى ضرورى لمشروعات محو الأمية . والتنسيق بين الأجهزة المعنية بمحو الأمية فى القطاعات المختلفة عملية لا تقل ضرورة عن سابقتها . ومن هنا كان وجود هيئة عليا تقوم بهذين الأمرين عملية على جانب كبير من الأهمية . وقد أوصى المؤتمر الإقليمى العربى الثانى لتقويم نشاط محو الأمية فى الدول العربية (الاسكندرية ١٩٧١) « بأن يسارع كل بلد عربى لم تنشأ فيه بعد هيئة عليا مركزية لمحو الأمية الى انشاء مثل هذه الهيئة لتقوم برسم السياسة لمحو الأمية وتقر خططها وتنسق بين أعمال الوزارات المعنية والمؤسسات والنقابات والجمعيات وغيرها من الجهات العاملة فى ميدان محو الأمية » .

ثانيا : ضرورة وضوح اهداف محو الأمية أو وجود اتفاق بين الدول العربية بشأنها :

فكثير من الدول العربية تستخدم مفهوم محو الأمية وبعضها يسميه تعليم الكبار أو تعليم الكهول أو الثقافة الشعبية أو محو الأمية الوظيفي واختلاف هذه التسميات يعكس بالطبع اختلافا في الأجهزة والتنظيمات . وكانت النتيجة اختلاف مسميات أجهزة محو الأمية واختلاف تبعيتها كما سنوضح فيما بعد .

وربما ساعد على توضيح هذه الأهداف صياغتها في صورة اجرائية أو ترجمتها الى أهداف سلوكية تنص عليها تشريعات محو الأمية أو نشراتها الرسمية ، وينبغي أن تكون هذه الأهداف واضحة لكل العاملين في ميدان محو الأمية سواء كانوا مديرين أو مخططين أو منفذين أو معلمين أو مشرفين ، ذلك أن وضوح الأهداف يساعد على تكتيل الجهود وتنظيمها نحو الغاية المقصودة وهو تحقيق الهدف ، والا انتفى الغرض الرئيسى من وجود أجهزة محو الأمية .

ثالثا : ضرورة قيام تنظيمات محو الأمية على اساس متسق متكامل :

ففى كل الدول العربية تتمركز مسئولية محو الأمية فى يد وزارة واحدة مسئولة هى غالبا الوزارة المسئولة عن التربية والتعليم باستثناء ثلاث دول هى سوريا حيث تشرف وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومى على محو الأمية . ولبنان حيث تكون الوزارة المسئولة هى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وتونس حيث تكون الوزارة المسئولة هى كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية . مما يعكس التباين فى اعتبار محو الأمية مشكلة تربوية أو ثقافية أو عمالية أو اجتماعية . وقد سبق أن اشرنا الى ضرورة توحيد فلسفة العمل فى محو الأمية بالبلاد العربية . ومن المفهوم طبعالماذا تلجأ معم الدول العربية الى وزارة التربية والتعليم للقيام بمشروعات محو الأمية ؟ ان لدى هذه الوزارة الاماكن والمدرسين والكتبه والتجهيزات والادوات ولها خبرتها وتاريخها فى عملية التربية والتعليم . ولكن ينبغى ان يتضح فى اذهاننا ان محو الأمية ليس مسئولية وزارة التربية والتعليم وحدها . ان محو الأمية مسئولية قومية مشتركة بين الهيئات والمنظمات التى تضم مجموعات من الأميين الكبار . وهنا يأتى دور الهيئة العليا لمحو الأمية التى سبق ان اشرنا اليها . وتكون وزارة التربية والتعليم كجهاز فنى للهيئة العليا من ناحية والهيئات المعنية بمحو الأمية من ناحية أخرى . وهناك دور هام آخر لوزارات التربية والتعليم فى محو الأمية يتمثل فى التخطيط السليم لاستيعاب الأطفال فى سن المدرسة الابتدائية كخطوة وقائية لمحو الأمية . فمن المعروف ان للعمل فى محو الأمية شقين أو جانبين :

احدهما وقائي ويتمثل فى استيعاب جميع الأطفال فى سن المدرسة الابتدائية بحيث لا يكون هناك طفل خارج المدرسة .

وشق علاجى يتمثل فى تعليم الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم ولذا كان من الضرورى ان يتمشى التخطيط لمحو الامية مع التخطيط للتعليم العام وهو أمر لا يتسنى لاي وزارة أن تقوم به سوى وزارة التربية والتعليم لكن بالاشتراك مع الهيئات المعنية الأخرى .

رابعا : ضرورة تدعيم وتنظيم اجهزة محو الامية فى البلاد العربية :

فالاهتمام بمحو الامية هو وليد السنوات الأخيرة فى البلاد العربية . يضاف الى ذلك اختلاف الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التى مرت بها الدول العربية من حيث الاستقلال والتحرر الاقتصادى والاجتماعى وظهور الوعى القومى واليقظة الوطنية مما ادى الى تفاوت نشأة ونمو الاجهزة الادارية ومن بينها اجهزة محو الامية . فبعض هذه الاجهزة قطع شوطا اطول على طريق محو الامية وبعضها مازال حديثا ناشئا يحاول ان يجد لنفسه اساسا وتنظيما . وكذلك تفاوتت هذه الاجهزة من حيث حجم العمل ونوعيته وكلها رهن بالظروف الخاصة بمحو الامية فى كل بلد عربى . بيد ان هذه الاجهزة عموما تتشابه فيما بينها وتواجه مشكلات متماثلة تنسحب عليها بدرجات متفاوتة . ففى كل الدول العربية يكون الجهاز المركزى المسئول عن محو الامية هو احد فروع الوزارة المسئولة عن محو الامية الا ان هناك ايضا اختلافا بين الدول العربية فى تسمية هذا الجهاز . فكثير من الدول العربية تسمية جهاز محو الامية وتعليم الكبار . أما فى تونس فيسمى دائرة تعليم الجهول وفى المملكة العربية السعودية يسمى الثقافة الشعبية وفى لبنان تمثل اللجنة الوطنية لمحو الامية بوزارة العمل الجهاز المركزى لمحو الامية مما يؤكد ضرورة توحيد فلسفة العمل فى محو الامية كما سبق ان اشرناه وفى معظم الدول العربية توجد اقسام للجهاز المركزى لمحو الامية باستثناء الدول التى بها اجهزة ناشئة أو مازالت فى طور التكوين .

وهناك اختلاف بين بعض الدول العربية بل وعدم وضوح فى تقسيمات الجهاز بما يتناسب مع تقسيم العمل ومتطلباته فكثير من هذه الاجهزة لا يوجد به اقسام للاحصاء والتدريب والبحث والتجريب وهى اقسام حيوية وعلى درجة كبرى من الأهمية بالنسبة لاي جهاز لمحو الامية . وتعانى بعض هذه الاجهزة بصفة عامة من النقص الشديد فى القوى العاملة المدربة والكفاءات الفنية القادرة على تسيير دواليب العمل بفاعلية وكفاءة . وهذا بدوره يتطلب من الدول العربية العناية بتنظيم اجهزة محو الامية بها وامدادها بالكوادر الفنية التى يستلزمها العمل بهذه الاجهزة . ويمكن الاستفادة بخدمات الجهاز العربى لمحو الامية فى هذا السبيل .

وبهنا هنا ان نشير الى التوصية التي اصدرها مؤتمر الاسكندرية (١٩٧١) بهذا الخصوص . فقد طالبت التوصية (٣٢) « بأن يعمل كل بلد عربي على استكمال جهازه الفني المركزى لمحو الامية بحيث يشتمل على اقسام للتخطيط والتقويم والبحث والاحصاء والتدريب والمناهج والكتب والوسائل المعينة ، كما تقوم بتزويد هذا الجهاز بالمتخصصين والفنيين وتحدد مسئولياتهم وخطوط السلطة بينهم . كذلك ينبغي ان يشتمل الجهاز على المسؤولين عن الجوانب الادارية والمالية ويكون هذا الجهاز مسئولاً عن تيسير العمل فى كافة الجهات التى تعمل فى محو الامية وفق الخطة التى تقرها الهيئة العليا المركزية لمحو الامية » .

وفى هذه التوصية وغيرها دليل عمل للدول العربية لمساعدتها على تنظيم اجهزة محو الامية بها . وليس من الضروري ان تبدأ اجهزة محو الامية بالدول العربية الناشئة على نطاق واسع يضم كل هذه الاقسام بل يمكن ضم الاقسام المتقاربة او المتشابهة حتى اذا ما اكتمل نمو هذه الاجهزة وحجم العمل الذى تقوم به امكن ان تأخذ هذا الشكل المتكامل .

التنظيم المالى لمحو الامية

يعتبر التمويل عصب اى مشروع وغنى عن القول انه بدون توفير المال اللازم يتعذر تنفيذ اى مشروع الا انه من ناحية اخرى لا توجد دولة فى العالم مهما بلغ حظها من الفنى تستطيع ان توفر المال اللازم لتحقيق امالها ومطامحها الثقافية والتعليمية او غيرها . ومن هنا تصبح مشكلة توفير المال اللازم مشكلة حقيقية تتحدى المشروعات التعليمية وفى مقدمتها مشروعات محو الامية .

وقد درج التنظيم المالى لاجهزة محو الامية فى البلاد العربية على نفس الاسس التى تسير عليها التنظيمات الادارية الاخرى بصفة عامة . وهذا التنظيم يقوم على التمييز بين ما هو فنى وما هو ادارى ومالى او بمعنى آخر على غرار ما يعرف لدى دارسى الادارة باسم « الهيئة الفنية وخط السلطة » .

وفى مثل هذا النموذج من التنظيمات نجد ان أعضاء خط السلطة بصفة عامة هم الذين يتولون الوظائف الرئيسية فى المنظمة ويبداهم السلطة الفعلية أما الأعضاء المهنيون أو الفنيون فيقومون بالوظائف الفنية ، ونتيجة لذلك قد يحدث عدم التقاء بين الجانبين يرجع فى أساسه الى الاختلاف فى الاعداد السابق والاهتمامات المهنية لكل منها . ومن هنا كان من الضروري العمل على

توحيد اتجاهات الجميع نحو فلسفة العمل والاهداف المنشودة وتفهم وتقدير كل فرد في المنظمة لعمل الآخر حتى يعمل الجميع في تناسق وتعاون . يضاف الى ذلك ايضا ضرورة تفهم الوضع الحقيقي للتنظيم المالي في مشروعات محو الامية اذ ينبغي ان يكون هدف هذا التنظيم خدمة النواحي الفنية لمحو الامية ومساعدة اجهزتها على القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية . وهذا يعنى ان يكون المال في خدمة مشروعات محو الامية . وبمعنى آخر ان يكون المال تابعة لاسيда وأمرأ ومتحكما . وبهذا نضع المال في مكانه الحقيقي . صحيح انه من الضروري وضع ضوابط تضمن عدم تبديد الأموال أو الاسراف فيها أو سوء التصرف فيها ولكن هذه الضوابط يجب الا تنقلب الى قيود تعرقل نمو مشروعات محو الامية وتعوق تقدمها . ولعل ما يبعث على الغربة ما سيطر على عقول بعض رجال الادارة والمال في محو الامية وفي غيرها ان مقياس نجاحهم في عملهم هو بمقدار ما يوفرونه من أموال . وهو وضع غير مقبول في الوقت الحاضر . ولكنه يعكس الانقسام الذي كان يسود بعض البلاد العربية قبل تحررها بين الحكومة والشعب والدولة والافراد ولكن آن لنا ان نؤمن ايمانا حقيقيا بضرورة القضاء على كل آثار هذا الانقسام وأن ندرك عن وعى أن كل درهم يوفر من ميزانية اى مشروع معناه تأخير مصلحة أو فائدة كان من الممكن ان تؤتى ثمارها . وخاصة أن ما يرصد من أموال لمشروعات محو الامية كما تدل عليه البيانات الإحصائية متواضع جدا اذا ما قيس بحجم المشكلة وضخامتها فلا أقل من ان ينفق كل ما يخصص لهذه المشروعات على قلته .

مصادر التمويل :

تشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها حكومات الدول العربية كما في غيرها من الدول في القيام بالمشروعات الانمائية والتعليمية ومن بينها محو الامية . وهناك مصادر اخرى جانبية للتمويل من التبرعات المحلية والهبات والمساعدات الدولية سواء من حكومات الدول بموجب اتفاقية ثنائية او متعددة الاطراف او من المؤسسات الخيرية الجبرى او من الهيئات والمنظمات الدولية . وهذه المصادر الاخيرة وان كانت معيدة احيانا الا انها مصادر مؤقتة وغير دائمة وترتبط غالبا بقيود أو شروط معينة تحد من حرية الدولية المستفيدة بها . وقد تأخذ هذه المساعدات صورا متعددة مثل تقديم المنح الدراسية أو الخبراء أو مساعدة مشروعات وبحوث ميدانية معينة . وفي كل هذه الأحوال فان الدولة المستفيدة تساهم عادة بجزء من النفقات الكلية للمشروع .

بيد أن أهم ما تعتمد عليه الحكومات العربية في تمويل مشروعات محو الامية هو ما ترصده من أموال ضمن ميزانيتها لهذا الغرض وغالبا ما تكون هذه الميزانية ضمن أو داخلية في ميزانية التربية والتعليم وهو ما يعكس

النظرة التى ظلت وما زالت مسيطرة على محو الأمية من اعتبارها مسئولية وزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية .

ومن المعروف أن أى ميزانية تتكون عادة من بنود متعددة يمكن ادراجها تحت قسمين كبيرين :

الأول : ما يسمى بالتكاليف الرأسمالية او النفقات الثابتة غير المتكررة وهى تشمل تكاليف الاراضى والمباني والمعدات والادوات والتجهيزات والاثاث .

الثانى : ما يسمى بالتكاليف والنفقات الدورية وهى تشمل مرتبات المعلمين والادارة والايجارات واجور المياه والنور والصيانة :

ولكن هذا الوضع يختلف بالنسبة لميزانيات محو الأمية فى البلاد العربية فنظرا لاعتماد مشروعات محو الأمية على المباني والمعدات والتجهيزات التى تقدمها المدارس الحكومية وغيرها فان ميزانية محو الأمية تكون عادة ميزانية دورية سنوية .

وقد اتفح من الدراسات التمهيدية لمؤتمر الاسكندرية (١٩٧١) وما كشفت عنه البيانات المتوفرة عن الدول العربية انه لا توجد ميزانيات خاصة لمحو الأمية فى بعض البلاد العربية بل ان حجم الميزانيات المخصصة لمحو الأمية ما يزال دون المستوى المطلوب بكثير جدا فى معظم البلاد العربية وان الميزانية غالبا ما توضع على غير أساس موضوعى اذ انها لا تقوم على أساس من خطة لمحو الأمية ذات هدف كمى وكيفى محدد وعدم اهتمام المؤسسات الانتاجية والتقانات والاتحادات والجمعيات بتخصيص بعض الاموال فى ميزانياتها لمشروعات محو الأمية .

وقد اوصى مؤتمر الاسكندرية (١٩٧١) لمحو الأمية عدة توصيات هامة فى هذا الشأن (التوصيات من ٢٦ الى ٣٠) من اهمها :

- ١ - ضرورة وضع موازنات لمحو الأمية كشرية من شرائح الموازنة العامة بحد مستقل على ان تزداد هذه الموازنة بنسبة معينة عاما بعد عام .
- ٢ - ان تتحمل المؤسسات الانتاجية والاجتماعية والمشروعات الاقتصادية والتقانات والاتحادات والجمعيات التعاونية والزراعية والمؤسسات العلمية والتعليمية والقوات المسلحة والشرطة والنوادي وغيرها مسئولية تمويل مشروعات وبرامج محو الأمية للعاملين بها وذلك من خلال ما ترصده من مخصصات للخدمات الثقافية والاجتماعية والتدريب المهنى وما الى ذلك مع العمل على زيادتها بعفة مستمرة .

٣ - أن تخصص الدول العربية اسبوعا سنويا لمحو الأمية يتم فيه جميع التبرعات لصالح العمل بها .

وفي هذه التوصيات وضع لمحو الأمية في نطاقها الصحيح أولا من حيث الأهمية التي يجب أن تولاه في الميزانية المخصصة لها . وثانيا من حيث توسيع نطاق مسئولية محو الأمية خارج وزارات التربية والتعليم وهو ما درجت عليه محو الأمية في البلاد العربية حتى الآن .

نظرة الى المستقبل :

ان أجهزة الدول العربية لمحو الأمية جزء من التنظيمات الادارية العامة لهذه الدول ، وتتبع نفس الاسس التنظيمية والتقسيمية واللوائح الخاصة بالأجهزة الادارية العامة . ومن هنا فان تطوير العمل بأجهزة محو الأمية مرتبط بتطوير العمل في الأجهزة الادارية بصفة عامة ، وعلى الرغم من ذلك فان أجهزة محو الأمية في البلاد العربية يمكن ان تبدأ بنفسها هذا الاصلاح وان تقدم نموذجا يمكن ان يحتذى في التنظيمات الأخرى وان تكون رائدة التغيير الإداري وتطويره . ويمكن ان يكون فيما سبقت الإشارة اليه في النصفحات السابقة دليل للعمل بهذه الأجهزة في مستقبل عملها . وإلى جانب ذلك عدة أمور ينبغي ان نبرزها وان نؤكدھا .

اولها : ان يكون هناك فلسفة واضحة واهداف مرسومة تيسر عليها مشروعات محو الأمية بتنظيماتها وأجهزتها وان ينظر الى محو الأمية على انها عملية استثمارية ومسئولية قومية وليست مسئولية وزارة بعينها .

ثانيها : ان يراعى في التنظيمات الادارية والمالية لأجهزة محو الأمية التقسيمات التي أقرتها التوصيات المتكررة لمحو الأمية وسبقت الإشارة إليها وان يراعى في هذه التنظيمات تقسيمات العمل وجميعه ومتطلباته

ثالثها : ضرورة العناية بأعداد العاملين في أجهزة محو الأمية والعناية بتدريبهم في أثناء الخدمة .

رابعها : ضرورة العناية بأقسام الاحصاء والبحث التجريبي في أجهزة محو الأمية بحيث تكون جزءا رئيسيا في تنظيمات هذه الأجهزة .

خامستها : الايمان بأن طريق الاصلاح واضح ولكن ما نحتاج اليه هو النوايا الطيبة والجهود البناءة المخلصة :

سادسها : أن تضع الدول العربية محو الأمية في مكانها الصحيح من الاهتمام الجديرة به فترصد لها الأموال التي تتناسب مع حجم العمل وضخامته وأن ترصد كل هيئة وكل مصلحة وكل مؤسسة أو شركة جزءاً من أموالها لمحو أمية عمالها الأميين وذلك بموجب تشريع ملزم يصدر خصيصاً في هذا الشأن :

سابعها : أن تعمل الدول العربية على تدعيم التعاون العربي في محو الأمية حتى يمكن للدول العربية تنشيط مشروعات محو الأمية بها وزيادة فعاليتها وحتى يتسنى للدول العربية الناشئة أو ذات الإمكانيات المحدودة، التوسع في مشروعات محو الأمية بها . وهذا يعني أن تقوم الدول العربية بمساندة وتعزيز المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة في الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار حتى يستطيع أن يقوم بدور أكبر في مساعدة الدول العربية في مشروعات محو الأمية بها وتقديم الخبرة والمشورة الفنية لها وتدريب العاملين بأجهزتها .

ثامنها : أن تعمل الدول العربية على توسيع نطاق الاستفادة من التعاون الدولي في محو الأمية بما تقدمه منظمة الأمم المتحدة ممثلة في وكالاتها المتخصصة وفي مقدمتها اليونسكو من مساعدات مالية وعينية ومنح دراسية وغيرها .

المراجع

١ - جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الجهاز الاقليمي العربي في محو الأمية - المؤتمر الاقليمي الثاني لتقويم نشاط محو الأمية في البلاد العربية في الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧١ - الوثيقة الاولى - تحليل وتقويم الوضع الحالي لمحو الأمية في البلاد العربية : الاسكندرية ١٩٧١ .

٢ - _____ التقرير النهائي : ١٩٧١ .

٣ - المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها في البلاد العربية : صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية - بيروت .

٤ - محمد ماهر عليش : اصول التنظيم والادارة - دار النهضة ١٩٦٣ .

٥ - محمد منير مرسى : الادارة التعليمية : اصولها وتطبيقاتها - عالم الكتب - القاهرة ١٩٧١ .

٦ - اليونسكو : المؤتمر الاقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الامية
في البلاد العربية بالاسكندرية عام ١٩٦٤ - التقرير النهائي - سرس اللبان
١٩٦٥ .

٧ - دليل العمل في تنظيم وتمويل برامج محو الامية وتعليم الكبار -
سرسل اللبان - ١٩٦٥ .

8 — Blau, P. & Scott, R. : Formal Organisation A Comperative
Approach-Routledge & Kegan Paul : London 1969.

9 — Carver, F. Serglovanni, T. (ed.) : Organisation and Human
Behaviour-Focus on Schools. Mc Graw Hill. Inc. 1969.

10 — Etzioni, 'A. : Modern Organisations Engle wood cliffs. N. J.
Prentice-Hall Inc. 1964.

11 — Katz, D. & Kahn, R. : The Secial Psychology of organisation
U.S.A. 1966.